

# جدل مصري حول آليات مبادرة الحكومة لضم اقتصاد الظل

## وزارة المالية تطرح حزمة حوافز ضريبية للمشاريع الصغيرة بعد أن عمقت أعمالها الخفية ديون الموازنة

طرحت الحكومة المصرية حزمة من الحوافز والإعفاءات الضريبية عبر مبادرة أطلقتها وزارة المالية بهدف ضم الاقتصاد الموازي إلى المنظومة الاقتصادية الرسمية ولحصص مليارات الظل الذين يديرون ثروتهم في الخفاء، ومع ذلك تباينت الآراء بين الأوساط الاقتصادية حول الآليات التي سيتم اتباعها لإنجاح هذه الخطوة.

أصحابها من الحصول على تراخيص مؤقتة لتوفير أوضاعهم ويجنبهم العمل في الخفاء".

وأعدت وزارة المالية قانوناً جديداً للمشروعات الصغيرة حددت مواده الشرائح الضريبية لهذه الفئات، وجاءت على نحو 63 دولار ضريبية مستحقة سنوياً لمشروعات الاقتصاد غير الرسمي السنوي عن 16 ألف دولار، وتزيد إلى 160 دولاراً للمشروعات التي يتراوح حجم أعمالها السنوي من 16 ألف دولار إلى 32 ألف دولار.

وبالنسبة إلى المشروعات التي يزيد حجم أعمالها السنوي عن 32 ألف دولار وحتى 64 ألف دولار، حدد القانون شريحة ضريبية لها بنحو 320 دولاراً، دون الحاجة لإسكان دفاتر.

وطبقت مصر، قبل هذه المبادرة، نظاماً لتتبع حركة المعاملات المالية إلكترونياً داخل الأسواق بهدف حصر الاقتصاد الخفي وضمه للمنظومة الرسمية، وتضييق الخناق على المهنيين ضريبياً عبر منظومة الفاتورة الإلكترونية.

ويحتاج تعميم هذا النظام هئية السوق من خلال استعداد صغار المتعاملين لتقبل تتبع حركات البيع والشراء، لضمان تكامل حلقات المنظومة. وتعد المبادرة خطوات القاهرة لزيادة حصيلتها الضريبية لمواجهة الأعباء المالية وتضييق فجوة العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة، في ظل عدم توسيع الوعاء الضريبي عبر ضم القطاعات التي تسربت خارجة مع غياب منظومة رقابية متكاملة خلال السنوات الماضية.

وتستحوذ الضرائب على نحو 78.5 في المئة من إجمالي موارد الموازنة الحالية للبلاد، وتستهدف وزارة المالية جباية ضريبية بنحو 60.4 مليار دولار، من إجمالي الموارد البالغة نحو 80.5 مليار دولار، فيما تبدأ الموازنة السنوية مع غرة شهر يوليو من كل عام.

ويعمق تسرب الاقتصاد الخفي خارج المنظومة الضريبية من زيادة معدلات الدين العام، حيث يتم تمويل هذا العجز عبر التوسع في الاقتراض، داخلياً من البنوك المحلية، أو خارجياً



محمد حماد  
صحافي مصري

القاهرة - أعلنت وزارة المالية عن مبادرة جديدة حملت شعار "اللي (الذي) فات مات.. احنا (نحن) ولاد النهاردة" من أجل تشجيع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على الاندماج في المنظومة الرسمية للاقتصاد. وتستهدف المبادرة التي تعفي هذه المشروعات من جميع الضرائب خلال السنوات الماضية، وفتح صفحة جديدة بدءاً من العام الحالي، تقنين أوضاع أصحابها الذين يعملون في الاقتصاد الموازي.

وتفتتح المبادرة فصلاً جديداً من الصراع بين جهات حكومية مختلفة، ما يعني الحاجة إلى استراتيجية واضحة المعالم ومحددة الإجراءات لمواجهة المشكلة بشكل فاعل ومنتج.



علاء السقطي  
أصحاب المشاريع بحاجة لفترة إهمال ضريبية ثلاث سنوات



هشام كمال  
نجاح المبادرة مرهون بل جمع العراقيل أمام المستثمرين

وتعد قضية اقتصاد الظل من المشكلات المعقدة في مصر، جراء تدخلها في أنشطة متباينة، لدرجة أن الحكومة دفعت بسلاح الفتاوى الدينية لتجريمها، لكنها لم تتمكن أيضاً من مواجهتها.

ويصل حجم اقتصاد الظل نحو 173 مليار دولار، على اعتبار أنه يمثل حوالي 40 في المئة من الناتج المحلي البالغ 433 مليار دولار.

وقال محمد معيط وزير المالية، إن "المبادرة الجديدة حددت شرائح ضريبية تتناسب مع حجم هذا النوع من المشروعات، وبموجب هذا الإجراء يمكن



### تجارة بعيدة عن أعين الرقابة

وشدد في تصريح لـ "العرب"، على أن مبادرة وزارة المالية غير مجدية، فعدد كبير من العاملين بالاقتصاد الرسمي يهربون إلى المنظومة غير الرسمية، بسبب نار المصروفات، مثل التامينات الاجتماعية والضرائب بأشكالها المتعددة.

وكشفت دراسة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية عن جملة من مؤشرات الاقتصاد غير الرسمي، حيث قدرت عدد منشآته في البلاد بنحو 2.7 مليون وحدة يعمل بها نحو خمسة ملايين عامل.

وأوضحت أن هذا القطاع يستوعب قرابة 66 في المئة من مجموع العمالة غير الزراعية في القطاع الخاص، والممتلكات العقارية التي يمتلكها 92 في المئة من المصريين غير مسجلة، وتتجاوز قيمتها أكثر من 70 مليار دولار، وتتركز 70 في المئة منها في أيدي أصحاب الدخل المنخفض.

وزارة المالية تسعى إلى زيادة معدلات الجباية المفروضة، فتتفوق الأوضاع وفق الإجراءات الضريبية بفتح عليهم أبواب جهنم من جهات حكومية تسعى كل منها لاعتماد إجراءات ستكبدتهم تكاليف مالية جديدة.

ويكشف هذا السلوك عن أزمة ثقة بين أصحاب المشروعات والقرارات الحكومية، حيث يرون أنهم في الوضع الجديد يكبدتهم تكلفة الاتاوات غير الرسمية، بالإضافة إلى قيمة المبالغ الضريبية.

وأشار مجدي شرارة رئيس جمعية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بمدينة العاشر من رمضان الصناعية، وتبعد عن شرق القاهرة بنحو 40 كيلومتراً، إلى أن مبادرات الحكومة غير واقعية وتحتاج نظرة عملية. ولفت شرارة إلى أن ضم مشروعات الاقتصاد الموازي إلى الرسمي يتطلب الحصول على سجل صناعي برسوم تتراوح بين أربعة إلى خمسة آلاف دولار، بخلاف الرسوم الناشئة عن التعاقد مع مكاتب استشارات هندسية ومحاسبية لإنهاء إجراءات التسجيل. وذكر عدد من أصحاب المشروعات، التي تعمل في الاقتصاد الموازي، أن

من طرح سندات في أسواق المال الدولية. وأكد علاء السقطي، رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة، أن مبادرة "احنا ولاد النهاردة"، لن تشجع العاملين بالاقتصاد الموازي على الانضمام للاقتصاد الرسمي.

وقال لـ "العرب"، إن "السبب يكمن في عدم استجابة وزارة المالية لمطالب أصحاب المشروعات الصغيرة غير الرسمية، التي قدمها الاتحاد بإعفائهم من الضرائب لمدة ثلاث سنوات مقبلة، فهم لا يمانعون من دفع المبالغ التي حددها القانون الجديد للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، لكنهم في حاجة لمرحلة التقاط الأنفاس".

ورغم شرعية المطالب بحسب القوانين التي تمنح فترات سماح، إلا أن القطاع غير الرسمي يفضل دفع اتاوات بشكل غير شرعي لفئات بعينها بغض الطرف عنها بدلاً من دفعها للحكومة من أجل توفير أوضاعها.

173 مليار دولار، حجم السوق الموازية، أي 40 في المئة من الناتج المحلي البالغ 433 مليار دولار

وقال هشام كمال رئيس جمعية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، إن "أصحاب مشروعات اقتصاد الظل لن يضموا إلى الاقتصاد الرسمي، إلا إذا شاهدوا العاملين في القطاع الحكومي راضين عن عملهم بالمنظومة الرسمية".

## استراتيجية أوبك+ تكسب الوقت قبل الخيارات الصعبة

عن العمل بعد إجراء تخفيضات كبيرة في الإنتاج عندما تقشئ الوباء الربيع الماضي.

وقد أثبتت قيود الإغلاق فعاليتها، حيث قلبت سوق النفط التي شهدت في أبريل الماضي انخفاض الأسعار لفترة وجيزة إلى ما دون الصفر في نيويورك، وألقت شريان الحياة المالي للمنتجين في جميع أنحاء العالم من الدول الأفريقية الصغيرة إلى الشركات العملاقة.



حليمة كروفث  
قد تحصل على ملامح الشهر المقبل

ومع ذلك، فإن استعادة الإنتاج المتوقف عملية دقيقة، وعلى الرغم من أنه من المقرر أن تقوم أوبك+ بإجاءة ما مجموعه مليوني برميل يومياً هذا العام، إلا أنها وافقت على وقف لمدة شهرين بعد الدفعة الأولى البالغة نصف مليون برميل في يناير الماضي.

ويعتقد مايكل مكافري كبير استراتيجي السوق لدى سي.إم.سي. ماركس أن امتثال أوبك وحلفائها إيجابياً، ولكنه قال "علينا بعد ذلك حين نرى مؤشرات على نمو اقتصادي أفضل، وبالتالي فإن الأسعار سترتفع وتنطلق".

وأبقت أوبك+ على سياستها لإنتاج النفط في اجتماع الأربعاء الماضي، وذلك في مؤشر على رضا المنتجين حيال إسهام تخفيضاتهم الكبيرة في تقليص المخزونات، رغم عدم وضوح توقعات تعافي الطلب مع استمرار الجائحة.

وفي حين أن هذا الارتفاع قد يخفف على أوبك+ من أي حاجة لتعديل سياساتها الشهر المقبل، إلا أن التحالف سيحتاج إلى البدء في التفكير في المدة التي يجب خلالها تقييد الإنتاج، وهو حساب خيم عليه العائد المحتمل للإمدادات من إيران العضو في منظمة أوبك.

لكن في قلب المعضلة يوجد توتر أساسي بين السعوديين وشريكتهم الأكثر أهمية في التحالف، روسيا، ففي الوقت الذي سعت فيه الرياض إلى رفع الأسعار لتغطية الإنفاق الحكومي، فإن موسكو تحركت لاستعادة حصتها في السوق.

وتقول حليمة كروفث، كبيرة استراتيجي السلع في شركة أ.ر.بي.سي. كابيتال ماركيت، إن "عقيدة وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز تمتثل في تجنب الخطأ عند الحذر وقد نحصل على ملامح الحجج التي سيتم طرحها الشهر المقبل".

وقررت أوبك وشركاؤها هذا العام استعادة 7.2 مليون برميل من الإنتاج اليومي، أي ما يقرب من 7 في المئة من الإمدادات العالمية واستمروا في التوقف

لندن - يمكن لمنظمة أوبك وحلفائها الاحتفال بنجاحهم في انتعاش أسواق النفط العالمية بعدما اجتمع المنتجون في وقت سابق هذا الأسبوع، لكن التحالف الذي تقوده السعودية وروسيا سيواجه قريباً بعض الخيارات الصعبة لتعديل البوصلة مرة أخرى وهذا يتوقف على نمو الطلب.

وإلى تعهد وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان الشهر الماضي بخفض الإنتاج بمقدار مليون برميل إضافي يومياً إلى دعم الأسواق العالمية ضد الموجة الثانية من جائحة كورونا.

وارتفعت أسعار النفط الجمعة إلى أعلى مستوياتها في عام، لتواصل تسجيل مكاسب قوية بفضل مؤشرات على نمو اقتصادي في الولايات المتحدة واستمرار تعهد منتجين بحجج إمدادات الخام.

وفي الوقت الذي سعدت فيه العقود الآجلة لخام برنت إلى مستوى تجاوز 59 دولاراً للبرميل، وذلك للمرة الأولى منذ فبراير العام الماضي، بلغت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 56.5 دولار للبرميل.

وترى فاندانا هاري محللة الطاقة لدى فاندانا إنسايتس أن زيادة الثقة في تحسن الاقتصاد والتعافي الوشيك للطلب على النفط كانا حافزين كبيرين لصعود أسعار الخام.

## القطاع الخاص في لبنان يواجه خطر الانهيار

وتأتي هذه الدراسة التي تحمل عنوان "القطاع الخاص النظامي في لبنان عام 2020 والواقع المرير" ضمن دراسات لتقييم أثر الجائحة، تُعدّها الإسكوا لدعم الدول العربية في جهودها المشتركة للتخفيف من آثار الأزمة الصحية.

ومنذ أواخر 2019 دخل الاقتصاد اللبناني في هبوط مستمر في مؤشراتته التي تقاضت مع انهيار سعر صرف الليرة، وكارثة انفجار مرفأ بيروت في أغسطس الماضي، وتفشي فيروس كورونا.

وقالت الأمانة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي إن "لبنان مطالب بوضع خطة إنقاذ للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، للحد من البطالة ودعم الاستثمار، وذلك من خلال دعم شركات القطاع الخاص الرسمي بتأجيل سداد الديون والإعفاء الضريبي".

ورأت دشتي أن الحاجة ملحة إلى تقديم قروض بشروط ميسرة لتلبية متطلبات التدفق النقدي في أوقات الطوارئ، وذلك لتجنب الإفلاس الجماعي وخسارة المزيد من الوظائف.

وتأتي هذه الدراسة التي تحمل عنوان "القطاع الخاص النظامي في لبنان عام 2020 والواقع المرير" ضمن دراسات لتقييم أثر الجائحة، تُعدّها الإسكوا لدعم الدول العربية في جهودها المشتركة للتخفيف من آثار الأزمة الصحية.

وتأتي هذه الدراسة التي تحمل عنوان "القطاع الخاص النظامي في لبنان عام 2020 والواقع المرير" ضمن دراسات لتقييم أثر الجائحة، تُعدّها الإسكوا لدعم الدول العربية في جهودها المشتركة للتخفيف من آثار الأزمة الصحية.

ومنذ أواخر 2019 دخل الاقتصاد اللبناني في هبوط مستمر في مؤشراتته التي تقاضت مع انهيار سعر صرف الليرة، وكارثة انفجار مرفأ بيروت في أغسطس الماضي، وتفشي فيروس كورونا.

وقالت الأمانة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي إن "لبنان مطالب بوضع خطة إنقاذ للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، للحد من البطالة ودعم الاستثمار، وذلك من خلال دعم شركات القطاع الخاص الرسمي بتأجيل سداد الديون والإعفاء الضريبي".

ورأت دشتي أن الحاجة ملحة إلى تقديم قروض بشروط ميسرة لتلبية متطلبات التدفق النقدي في أوقات الطوارئ، وذلك لتجنب الإفلاس الجماعي وخسارة المزيد من الوظائف.

وتأتي هذه الدراسة التي تحمل عنوان "القطاع الخاص النظامي في لبنان عام 2020 والواقع المرير" ضمن دراسات لتقييم أثر الجائحة، تُعدّها الإسكوا لدعم الدول العربية في جهودها المشتركة للتخفيف من آثار الأزمة الصحية.

وتأتي هذه الدراسة التي تحمل عنوان "القطاع الخاص النظامي في لبنان عام 2020 والواقع المرير" ضمن دراسات لتقييم أثر الجائحة، تُعدّها الإسكوا لدعم الدول العربية في جهودها المشتركة للتخفيف من آثار الأزمة الصحية.

ومنذ أواخر 2019 دخل الاقتصاد اللبناني في هبوط مستمر في مؤشراتته التي تقاضت مع انهيار سعر صرف الليرة، وكارثة انفجار مرفأ بيروت في أغسطس الماضي، وتفشي فيروس كورونا.

وقالت الأمانة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي إن "لبنان مطالب بوضع خطة إنقاذ للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، للحد من البطالة ودعم الاستثمار، وذلك من خلال دعم شركات القطاع الخاص الرسمي بتأجيل سداد الديون والإعفاء الضريبي".

ورأت دشتي أن الحاجة ملحة إلى تقديم قروض بشروط ميسرة لتلبية متطلبات التدفق النقدي في أوقات الطوارئ، وذلك لتجنب الإفلاس الجماعي وخسارة المزيد من الوظائف.

وتأتي هذه الدراسة التي تحمل عنوان "القطاع الخاص النظامي في لبنان عام 2020 والواقع المرير" ضمن دراسات لتقييم أثر الجائحة، تُعدّها الإسكوا لدعم الدول العربية في جهودها المشتركة للتخفيف من آثار الأزمة الصحية.



الكساد سيد الموقف